محامو السويداء الأحرار - حول

facebook.com/pg/محامو-السويداء-الأحرار-767095730055345/about

منذ بدء ثورة شعبنا السوري المنتفض استرداداً لحريته وكرامته, التي بادر نظام الاستبداد في قمعها بعد أن تغول طيلة نصف قرن من الزمن لتكريس دولة الاستبداد بدلا من د

ولة القانون, وذلك بانتهاجه واستمراره في سياسة قتل الشعب وقمع الحريات العامة بالاعتقال والخطف والتعذيب والتهجير وانتهاك الحرمات الإنسانية كمقدمة لانتهاك مبدأ سيادة القانون الذي جاء بنتيجة حتمية لانتهاك سيادة الشعب الذبيح مصدر كل سيادة وموئل كل قانون. ما انعكس سلباً على دور التنظيمات المدنية والسياسية, وعلى رأسها النقابات المهنية, وذلك في بناء دولة القانون التي تمثل الإرادة الشعبية العامة, والتي تتوافر فيها أركان وعناصر مؤسسات القانون لتفصل شخصيتها باستقلال تام عن أشخاص ممثلي السلطة وحكامها فلا تُبتَلع الدولة من قبل السلطة لتكون مزرعة لحاكميها بدلا من دولة لمواطنيها, دولة القانون القائمة على عقد اجتماعي حداثي وعصري يصونه دستور حضاري يعترف ويكفل ويرعى الحقوق الأساسية العامة والخاصة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) لكافة مواطني الدولة بغض النظر عن اختلاف الدين أو الطائفة أو القومية أو الجنس, دولة القانون والمؤسسات بوصفها الضمانة الأساسية لقيام الدولة المدنية التعددية الديمقراطية.

وبتاريخ 27/3/2011 تلقف مبكراً, أحرار من محامي السويداء دفء نار هذه الثورة المجيدة, فتظاهروا أمام فرع نقابتهم مطالبين بفك الطوق الأمني عن درعا البشائر, مصدرين بياناً اعتمد من قبل مجلس فرع نقابة المحامين في السويداء. لقد انتفض هؤلاء المحامون بوصفهم جزءاً من ثورة الشعب السوري الحالية, كمواطنين سوريين أولاً .. ومحامين أحرار ثانياً منافحين عبر رسالة المحاماة السامية عن حمى الحرية والكرامة, غير حانثين بقسمهم دفاعاً عن هيبة القانون وسيادته, عنيدين في قول الحق في وجه أجهزة النظام القمعية وبعض من تابعيها الذين تسللوا إلى منابر مؤسسة العدالة وتكاثروا بين طيات عفن سيطرة أجهزة النظام وتغولها على محاكم القضاء والهيئات واللجان والمجالس النقابية ... فتكرّس هؤلاء المحامون الأحرار وعملوا وتعاهدوا لحفظ واستنهاض الإرث البهي لمحامي سوريا, الذي أسس له أساتذتنا منذ الانتداب الفرنسي وحتى أجل قريب في وجه هذا النظام اللاشرعي, لحفظ واستنهاض أيام غراء من ثلاثينيات القرن المنصرم, يوم حبلت فيه مرجة دمشق بمواطنيها بعد أن اضطرت سلطة الانتداب لوضع مكبرات صوت لسماع مرافعات المحامين السوريين في قضية اغتيال عضو الكتلة الوطنية (المحامي سعيد الغزي), يومها غصت قاعة محكمة الجنايات عن الاتساع للحشود العارمة فيما كانت الإذاعة السورية تنقل المرافعات, عن يوم أخذ المجلس العرفي بدمشق التابع لسلطة الانتداب بدفاع المحامي يوسف جرمانوس ما أدى إلى تبرئة موكله في قضية اغتيال الرئيس الدكتور أمين رويحة, في يوم حولت فيه السلطات السورية مجلس النواب السوري مكاناً لمحاكمة قتلة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وصفقت الحشود المستهامة لبلاغة مرافعات المحاميان بهيج تقي الدين وإميل لحود, في يوم من تموز 1953 وفي

حفل تخرج طلاب كلية الحقوق في دمشق حين صعد يومها الطالب المناضل (راغب السباعي) من حمص إلى المنصة وبعد مصافحته العميدين واستلامه شهادة الحقوق استدار نحو الديكتاتور الشيشكلي -الذي كان يتصدر الحضور- وقذف بالشهادة نحوه صائحا بأعلى صوته: ((لن أستلم شهادة الحقوق في بلاد تداس فيها الحقوق)) لتكرس نقابة المحامين في دمشق مضمون صيحة هذا المناضل بقرارها رقم 17 تاريخ 28/1/1954 الصادر بتوقيع نقيبنا المرحوم ظافر القاسمي بإعلان الإضراب العام احتجاجاً على اعتقال عشرة محامين من فرع النقابة تنطقوا الدفاع عن الحريات العامة في ذلك الزمن, وكذلك يوم أعلن مجلس النقابة برئاسة نقيبنا المرحوم صباح الركابي في يوم من حزيران 1978 قرارات طالبت فيها بالرفع الفوري لقانون الأحكام العرفية الذي كان سائداً منذ كانون الأول 1962، وأدانت ممارسة التعذيب وحذرت المحامين أنهم سيتعرضون لتدابير مسلكية من قبل النقابة في حال شاركوا سلطة نظام القمع والاستبداد في نشاطاته . ليتقدم بعدها نقيبنا المرحوم نفسه بتاريخ 7 آب 1978 إلى سلطات النظام طالباً احترام أحكام القوانين وإطلاق سراح المعتقلين بدون محاكمة, ليتداعى المؤتمر العام للمحامين في سورية في الأول من كانون الأول من العام نفسه إلى عقد جلسة طارئة فيطالب بتطبيق مبدأ سيادة القانون, واستقلالية القضاء, وإنهاء الأحكام العرفية, وإلغاء المحاكم الخاصة. ليتكرس النضال الاحتجاجي النقابي المدني - شاملاً فروع النقابة- وطيلة ثلاث سنوات في مواجهة نظام القتل والإجرام حتى أصدر رئيسه في ذاك الحين وبتاريخ 9/4/1980 مرسوم حل النقابات المهنية الذي تزامن مع اعتقال الأساتذة نقيب وأعضاء مجلس نقابة المحامين في الجمهورية, ورئيس وأعضاء مجلس فرع النقابة في حلب, لنصل إلى يوم من تشرين الثاني 2000 حينما اعتصم محامو السويداء الأحرار وصدروا كتابا للسلطات احتجاجا على ممارسات القمع التي واجه بها النظام الحالي صدور أبناء السويداء العزل بالرصاص الحي فأردى عشرات القتلى منهم .

وعليه وتحقيقا لما نحن امتداد له, وتماهياً في بوتقة ثورة الحرية والكرامة, ثورة الاستقلال الثانية الراهنة, التي تعمدت بدماء السوريين ومنهم أكثر من 400 محام من زملائنا بين شهيد ومعتقل, وتكريساً لرسالة المحاماة الإنسانية السامية, رسالة المواقف النبيلة بالدفاع عن الحقوق المقدسة للشعب وسيادته, ونصرة الحق والعهد بإرساء دولة القانون مما يحتم علينا النضال من أجل إسقاط النظام الحالي في مؤسساتنا ونقاباتنا كانعكاس صادق وشريف لثورة الشعب السوري المجيدة التي أسقطت هذا النظام في الشارع والحي والقرية والمدينة والجامعة وصولاً إلى سوريا الحرة المطهرة كما يستحقها شعبها السوري الحر, ملتزمين تحقيقاً لموضوعية ما سلف ما يلي :

• العمل على إعادة إحياء تراث نقابة المحامين في سوريا بوصفها تمثل مهنة المحاماة كمهنة علمية فكرية حرة مستقلة تشارك في بناء دولة القانون من خلال نشر الوعي القانوني وتحقيق العدالة واحترام سيادة حكم القانون وتكريسه والدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم ليمارس المحامون مهنتهم باستقلال تام لا سلطان عليهم في ذلك إلا ضمائرهم وأحكام القانون.

• الاستمرار على ما انتهجناه منذ 27/3/2011 -متطوعين- للدفاع عن جميع ضحايا انتهاكات النظام السوري, من ذوي الشهداء والمفقودين والمعتقلين والموقوفين والمتضررين سواء بالاستشارة القانونية لهم وتمثيلهم قضائيا والدفاع عن حقوقهم .

• رصد وتوثيق جميع أنواع الانتهاكات والخروقات الدستورية والقانونية المتعلقة بالمحامين خاصة، وجميع المواطنين بشكل عام، وتهيئتها مستقبلا لإدانة كل من قام أو أمر أو حرض أو شارك فيها وبأية صفة ادعى بها.

• الاستمرار بالعمل على تفعيل النشاط النقابي الاحتجاجي السلمي، ضمن فروع نقابة المحامين المختلفة, وإصدار البيانات لفضح ممارسات النظام بمن يمثله بانتهاكه وخرقة لمبدأ سيادة القانون .

في 21/ 6 /2012

المجد والخلود لأرواح الشهداء,والنصر لثورة شعبنا العظيم، عاشت سوريا حرة أبية .